



رجاء وأودنيس

جدال

العروبة والشعبوية !

حلمى القاعود

بهاء ظاهر

واحة الغروب ووظأة التاريخ

منى أئيس

احتضار الفكر العربي !

جهاد فاضل

هؤلاء الأقباط

«المصريون»

س. ه. ليدر

جوشوا فوير

أرشيف الدماغ .. فى غياهب الذاكرة !



# التنمية المبتورة

أبو زيد راجح

تشكر «وجهات نظر» الذين استجابوا لدعوتها إلى حوار معمق حول مشروع القاهرة ٢٠٥٠ الذي طرحه وزير الإسكان المهندس أحمد المغربي على صفحات المجلة عدد أغسطس الماضي.

وهنا نوالي نشر المشاركات بمقال لأحد المتخصصين في مجال بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني ومساهمة من قارئ مهتم بالقضية.

المحرر

■ ■ يمكن أن توصف تجارب التنمية التي تحققت على أرض مصر خلال الحقبة الحالية بأنها في مجموعها تنمية متناثرة ومتعثرة بل يمكن أن توصف أيضا بأنها تنمية مبتورة.

وللدلالة على ذلك يكفي ذكر الظواهر الآتية والتي تمثل السمات الأساسية للتنمية في مصر:

أولا: القفز المكاني المستمر لمشروعات التنمية

غالبا ما ينتقل الاهتمام العام للدولة بمشروعات التنمية جغرافيا من مكان لآخر قبل أن يستكمل المكان الأول مقوماته التنموية الكافية ليصير قادرا على النمو الذاتي دون ما حاجة إلى دعم إضافي منها. أو بتعبير آخر فإنه كثيرا ما تنصرف الدولة عن الاهتمام بتنمية إقليم معين وهو لا يزال في مراحل التنمية الأولى ولم يبلغ بعد ما قد يسمى «بسن الرشد التنموي» وتوقف الصرف عليه وتوجه نحو تنمية إقليم آخر دون ما سبب واضح.

ففي خلال الثمانينيات كان الاهتمام العام منصبا على تنمية إقليم سيناء. وكان لهذا الاهتمام ما يبرره، فالأسباب الأمنية معروفة ولا داعي لذكرها. ولكن الأسباب الموضوعية كثيرة ومتنوعة، منها أن هذا الإقليم غنى بإمكاناته التنموية المتنوعة والتي بها يمكن أن تتحقق فيه تنمية شاملة متكاملة. كما أن العائد من الاستثمارات في مشروعات تنمية هذا الإقليم ليس عائدا بعيد المدى بل هو في حقيقة الأمر عائد سريع قصير المدى. كما أن النواة البشرية أو ما يسمى بالقاعدة السكانية والتي تبدأ التنمية بها متوافرة به بدرجة كافية.

وما أن بدأنا نلمس الثمار الأولى لتنمية هذا الإقليم الواقع في الركن الشمالي الشرقي للبلاد حتى انصرف الاهتمام عنه - بعد تنفيذ ٢٧٪ فقط من الخطة الاستثمارية لتنميته. واتجه الاهتمام نحو إقليم آخر يقع في الاتجاه المضاد تماما في الركن الجنوبي الغربي لمصر في توشكى وشرق العوينات، ويكاد يختلف عن الإقليم الأول في كل شيء. فليست به قاعدة بشرية مستقرة يمكن أن تبدأ التنمية بها. كما أنه في تنميته أحادي النشاط وهو النشاط الزراعي وليس متعدد الأنشطة مثل إقليم سيناء، ويحتاج إلى استثمارات ضخمة والعائد منها ليس قريب المدى.

وهذا التحول شبه المفاجئ ليس له ما يبرره وكان يجب أن ينتظر بعض الوقت حتى يستكمل إقليم سيناء مقوماته التنموية الأساسية. ويجب الإشارة إلى أن إدارة التنمية في سيناء في ذلك الوقت كانت إدارة

واعية ومستنيرة، فقد أشركت معها أهالي سيناء في كل مراحل التنمية تخطيطا وتنفيذا. وكان ذلك هو السبب الرئيسي وراء النجاح الكبير الذي تحقق على أرض سيناء. والانصراف عن تنمية سيناء شمل أيضا - وهذا ما يدعو للأسف - الانصراف عن تجربة رائدة وفريدة في إدارة التنمية كان من الواجب أن تكون نموذجا يحتذى في كل مناطق التنمية الأخرى.

وعندما ظهرت بعض الصعاب التي تواجه مشروع توشكى بدأ الحديث يتجه نحو محور تنموي جديد وهو المحور الذي يقترحه فاروق الباز في الصحراء الغربية والممتد طويلا بمحاذاة الحيز الحالي من الشمال إلى الجنوب. ويعطى هذا المشروع الآن نفس البريق الذي أعطى لمشروع توشكى من قبل.

ثانيا: ضياع دم التنمية العمرانية بين القبائل:

ونسوق للدلالة على ذلك الأمثلة التالية:

اشتد الصراع في يوم ما بين وزارة السياحة ووزارة التعمير والإسكان عن أيهما أحق بتنمية سواحل مصر. وقد تم تقسيم السواحل بينهما بالتساوي إرضاء للطرفين المتنازعين، فأعطى ساحل البحر الأحمر لوزارة السياحة وأعطى ساحل البحر الأبيض لوزارة التعمير والإسكان. ورضى كل منهما بنصيبه من الغنيمة، فأقامت وزارة السياحة ما هي متخصصة فيه وتجيد صناعته وهو إقامة سلسلة شبه متصلة من القرى السياحية بطول البحر الأحمر. كما أقامت وزارة التعمير ما هي متخصصة فيه وتجيد صناعته وهو إقامة سلسلة متصلة من المدن السكنية بطول البحر الأبيض.

ولذا فقد جاءت تنمية كل من الساحلين تنمية قاصرة ومبتورة، فساحل البحر الأحمر برمته أصبح أحادي النشاط المتمثل في السياحة وهو نشاط بطبيعته غير مستقر وغير آمن. وتنقص المشروعات السياحية القائمة به البعد العمراني القادر على جذب السكان والاستقرار البشري الدائم.

أما ساحل البحر الأبيض فقد تحول إلى سلسلة من المدن السكنية للإقامة المؤقتة وينقص المشروعات التي تمت به البعد السياحي تماما. ويعتبر هذا الساحل الفريد من أكثر مناطق العالم إمكانات للسياحة العالمية لمدة لا تقل عن ثمانية أشهر في العام. وهكذا ضاع على مصر مصدر هام من مصادر الدخل القومي كان يمكن أن يضيغ في اقتصادها الوطني دما جديدا بصفة مستمرة.

## صار لدينا في البحر الأحمر سياحة بلا إسكان وفي البحر الأبيض إسكان بلا سياحة. ولو تعاونت الوزارتان لتنمية الساحلين لتغير وضعهما تماما ولا اختلفت صورة التنمية فيهما عما هي عليه الآن



الأراضي الصحراوية لوزارة الدفاع تليها وزارة استصلاح الأراضي ثم تأتي في المرتبة الثالثة هيئة المجتمعات العمرانية. ولكن في واقع الأمر أعطيت لوزارة الدفاع هيمنة شبه كاملة على أراضي مصر كلها خارج الوادي والدلتا.

### المرحلة الثانية:

في عام ١٩٩١ صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١، وقد نص هذا القانون على إجراءات مختلفة لتحديد استخدامات الأراضي الصحراوية. فلم يعد يتم هذا التحديد بصورة منفردة تقوم به كل وزارة على حدة كما كان الحال حسب القانون السابق بل يتم بموجب قرارات جمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء وبناء على عرض الوزير المختص. ولكن بقيت أولويات الترتيب في تحديد استخدامات الأراضي كما كانت عليه في القانون السابق. إذ أعطيت الأولوية الأولى للأغراض العسكرية ثم يتم بعد ذلك تحديد مناطق استصلاح الأراضي ومناطق إقامة المجتمعات الجديدة والمناطق السياحية بعد أخذ رأي وزارة الدفاع. أي أن وزارة الدفاع بقيت لها الوصاية على أرض مصر بموجب هذا القانون كما كان عليه الحال بموجب القانون السابق.

### المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة صدرت ثلاثة قرارات جمهورية متتالية كالتالي:  
- القرار رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١: بموجب هذا القرار تم تحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراضي الصحراوية.

- القرار رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١: بموجب هذا القرار تم إنشاء مركز وطني لتخطيط وتحديد استخدامات الأراضي يتبع لمجلس الوزراء ويتولى بالتنسيق مع الوزارات المختلفة حصر أراضي الدولة وإعداد التخطيط العام لاستخداماتها. ثم تصدر قرارات جمهورية بتخصيصها للوزارات بعد موافقة مجلس الوزراء على هذا التخصيص. أي أن هذا المركز يمثل الجهاز الفني التخطيطي الذي يتولى تحديد استخدامات الأراضي للأنشطة المختلفة.

- القرار رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١: بموجب هذا القرار تم تخصيص المساحات الموضحة الحدود والمعالم على الخريطة المرفقة بالقرار لاستخدامات أراضي الدولة حتى عام ٢٠١٧ في الأغراض والأنشطة الزراعية والصناعية والتعدينية والعمرانية وخدمات النقل والكهرباء والطاقة. وقد أعدت هذه الخريطة وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

والتناقض واضح بين

وفقدت المدن والمجتمعات الجديدة - وما زالت - عنصرها هاما من عناصر الجذب السكاني إليها وهو توافر الخدمات الاجتماعية: الطبية والتعليمية والثقافية وغيرها حتى في حدها الأدنى اللازم للمقيمين فيها. ويرجع ذلك أساسا كما سبق توضيحه إلى عدم مشاركة وزارات الدولة الخدمية والإنتاجية في عمران وتعمير المدن الجديدة مع وزارة الإسكان، وتركت العبء كله على عاتق هذه الوزارة، حتى ناءت به وأصبحت عاجزة عن القيام به. وتعثرت تبعا لذلك تنمية هذه المدن رغم ما صرف عليها من مبالغ طائلة تعد بمئات البلايين من الجنيهات.

هذه أمثلة أربعة عن فقدان التعاون بين الوزارات المسؤولة عن التنمية، وكان لا منها تعمل في دولة مختلفة خاصة بها ولا تعمل جميعها في دولة واحدة اسمها مصر.

ثالثا: أرض مصر «سداح مداح»:

مرت حياة أرض مصر خارج الوادي والدلتا بالمراحل التالية:  
المرحلة الأولى:

في عام ١٩٨١ صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية والذي بموجبه يتم الآتي:

- تقوم وزارة الدفاع بتحديد المناطق ذات الأهمية العسكرية واستغلالها والتصرف فيها للأغراض العسكرية

- بعد أن تقوم وزارة الدفاع بتحديد المناطق العسكرية تقوم الوزارة المسؤولة عن استصلاح الأراضي بتحديد المناطق اللازمة لمشروعات استصلاح الأراضي وتقوم بالتصرف فيها واستغلالها بعد أخذ رأي وزارة الدفاع.

- تقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة باستغلال والتصرف في المواقع غير الواقعة في المناطق العسكرية أو في مواقع الاستصلاح بالتنسيق مع وزارة الدفاع.

وبذلك أعطيت الأولوية في استغلال

وليس بمدينة السادات كما كان مخططا له، فلم تكن في حقيقة الأمر أسبابا موضوعية بل تكاد أن تكون أسبابا شخصية. ويعبر هذا التحول عن التناظر الذي يسود أحيانا علاقات الوزارات والوزراء بعضهم ببعض.

والمثال الرابع يتمثل في أن مصر أقامت خلال الثلاثين سنة الماضية ١٨ مدينة جديدة على ثلاثة أجيال متعاقبة، منها مدن مستقلة ومدن تابعة ومدن توائم للمدن القائمة. وحسب مخططاتها الأصلية فإنه كان يجب أن تستوعب هذه المدن في الوقت الحالي أكثر من ٦ ملايين نسمة. ولكن مجموع عدد سكانها حاليا لا يتجاوز ٥,١ مليون نسمة، وذلك حسب بيانات وزارة الإسكان. (وهناك من يشكك في صحة هذا الرقم - وأنا أحدهم - ذلك لأنه يعتمد على عدد المشتركين في عدادات الكهرباء وليس على حصر حقيقي للسكان المقيمين فعلا في هذه المدن). ويرجع عدم نجاح المدن الجديدة في جذب السكان لأسباب عدة معروفة لا داعي لتكرارها. ولكن من أهم هذه الأسباب هو عدم توافر الخدمات الاجتماعية الضرورية للحياة الحضرية بدرجة كافية وعلى الأخص المستشفيات بتخصصاتها والمدارس بأنواعها. وتقع مسئولية توافر هذه المنشآت دستوريا على الوزارات المختصة بها، ولكن هذه الوزارات امتنعت عن إقامتها فلم تجد وزارة الإسكان بدا من بناء بعضها حتى تتيح لسكان المدن الجديدة جزءا ولو يسيرا من هذه الخدمات الأساسية. وبعد الانتهاء من إنشائها دعت وزارة الإسكان الوزارات المعنية باستلام المنشآت التي تتبعها والقيام بتشغيلها. ولكن هذه الوزارات امتنعت عن الاستلام والتشغيل كما امتنعت من قبل عن الإنشاء والتشييد. ونظرا لأن تشغيل وإدارة مثل هذه المنشآت يخرج تماما عن نطاق قدرات وزارة الإسكان فقد ظل العديد من هذه المستشفيات والمدارس خاويا على عروشه لسنوات طويلة.



ما يجري باسم التنمية في حقيقة الأمر هو تنفيذ مجموعة من المشروعات غير المتسقة وغير المترابطة، فكل مشروع منها يتم التفكير فيه ودراسته وتنفيذه على حدة منفصلا عن غيره وكأنه كيان قائم بذاته



وباختصار صار لدينا في البحر الأحمر سياحة بلا إسكان وفي البحر الأبيض إسكان بلا سياحة. ولو تعاونت الوزارتان لتنمية الساحلين لتغير وضعهما تماما ولا اختلفت صورة التنمية فيهما عما هي عليه الآن.

والمثال الثاني هو ميناء دمياط، فقد اشتهد الصراع أيضا بين وزارة النقل والمواصلات ووزارة التعمير والإسكان حول من هو أحق بإقامة الموانئ في مصر. ولسبب ما كسبت وزارة التعمير الجولة الأولى بإنشاء الميناء بكل ما يلزمه من أرصفة ومخازن وخدمات، رغم أن مسئولية إقامة مثل هذه المشروعات تقع بدهاءة على كاهل وزارة النقل والمواصلات وليس على وزارة التعمير والإسكان. ولكن الميناء ظل غير مستخدم لسنوات عدة، ذلك لأنه لم تكن هناك شبكة طرق رئيسية تربطه بباقي مدن وأقاليم مصر حتى يمكن نقل البضائع منه وإليه. ولم تقم وزارة النقل بإنشاء شبكة الطرق الإقليمية هذه في الوقت المناسب ربما ردا على ما أصابها من هزيمة في الجولة الأولى من المبارزة. وقامت هذه الوزارة بإنشاء هذه الشبكة من الطرق فقط عندما تدخل رئيس الدولة وطالب بتنفيذها حتى يمكن الاستفادة من الميناء بعد أن ظل ميناء أشباح لسنوات طويلة.

أما المثال الثالث فهو يتعلق بمدينة السادات والتي يطلق عليها عادة مدينة الأشباح. فقد تم الاتفاق عند تخطيط المدينة في مراحلها الأولى أن ينشأ بها مجمع كبير للحديد والصلب والصناعات المكملة له ليكون القاعدة الاقتصادية الصلبة التي ستقوم عليها المدينة. وبناء على ذلك أقيمت المدينة بمساكنها وخدماتها ومرافقها استعدادا لاستقبال هذا المجمع الكبير. ولكن في اللحظة الأخيرة غيرت وزارة الصناعة رأيها وأثرت أن تقيم هذا المجمع الصناعي على شاطئ البحر الأبيض في منطقة الدخيلة بمنطقة العجمي بالإسكندرية. وأقامت ما يلزمه من مدينة سكنية ومرافق وخدمات في مناطق مجاورة لها وتركت مدينة السادات بمساكنها ومرافقها وخدماتها تتعنى من بناها. ونحن نعلم أن شواطئ البحار تستخدم في أغراض معروفة ليس بينها قطعا إقامة الصناعات الثقيلة عليها. ولو أقيم هذا المجمع في الموقع الذي خصص له أصلا لكانت مدينة السادات اليوم «مدينة عامرة»، وليست «مدينة أشباح» كما يحب البعض أن يسميها. أما الأسباب التي دعت وزارة الصناعة إلى إقامة هذا المجمع بالدخيلة في منطقة العجمي



القرارات الجمهورية السابق ذكرها. فيصدور القرار رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ لم تعد هناك حاجة لإنشاء جهاز لتحديد استخدامات الأراضي، فقد تم تحديد استخداماتها بالفعل بموجب هذا القرار. أو بمعنى آخر فإنه بصدور هذا القرار الأخير أصبح القرار رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ السابق له والخاص بإنشاء المركز الوطني للتخطيط وتحديد استخدامات الأراضي غير ذي موضوع. ولكن من الملاحظ أن المركز الوطني قائم بالفعل حتى الآن ويقوم بتحديد استخدامات أراض سبق تحديد استخداماتها بموجب قرار جمهوري لاحق لقرار إنشائه.

وفي هذا الشأن يجب ملاحظة ما يلي: ١- أنه في مجال تخصيص الأراضي أعطيت الأغراض العسكرية أولوية مطلقة على الأنشطة والأغراض التنموية. كما أن وزارة الدفاع أعطيت هيمنة كاملة على جميع أراض مصر خارج الوادي والدلتا. ٢- عندما ترك للوزارات تحديد مواقع ما تحتاجه من أراض لتحقيق أهدافها فإنها بالغت كثيرا في تحديد مساحة هذه الأراضي ووضعت يدها على مواقع أكبر مساحة مما تحتاجه فعلا.

٣- إن بعض هذه الجهات سعت إلى تحويل استخدام بعض الأراضي المخصصة لها إلى تحقيق منافع خاصة للعاملين فيها مثل إنشاء مدن سكنية أو مدن ساحلية لهم ولعائلاتهم أو بيعها بالمزاد العلني وإيداع حصيلة هذا البيع في صناديق خدمات خاصة بهؤلاء العاملين. ٤- تعدد الجهات المنوط بها تحديد استخدامات الأراضي كما هو موضح في القرارات الجمهورية الخاصة بهذا الشأن. ومثل هذا التعدد يمثل تداخلا وتضاربا في المسؤوليات بين هذه الجهات، وسوف ينتهي الأمر حتما إلى عدم تحديد استخدامات أراض مصر حسب تخطيط قومي سليم ويستمر الأمر - كما هو عليه الآن - أشبه بتناطح بين جهات مختلفة أيهما يحظى بنصيب الأسد من أرض مصر.

### تصرف الدولة في أراضيها:

تسعى الدولة إلى تحويل أراض مصر خارج الوادي والدلتا من ملكية عامة إلى ملكية خاصة وهي في سبيل ذلك تسلك مسلكين متناقضين. أولهما: بيع الأراضي للأفراد والشركات الخاصة إما بسعر مسبق أو أن يتم البيع بالمزاد العلني.

فإذا ما تم البيع بسعر مسبق فغالبا ما يكون هذا السعر حوالي ٢٠٠ جنيه للمتر المربع، ولكن سرعان ما يصل السعر

السوقى للمتر بعد سنوات قليلة إلى ٢٠٠٠ جنيه أي عشرة أمثال سعره الأصلي.

أما إذا بيعت الأرض بالمزاد العلني فغالبا ما يصل سعر البيع إلى ما يزيد على ٤٠٠٠ جنيه للمتر الواحد أي ما يزيد كثيرا عن سعر السوق السائد للأرض. وبعد إتمام المزاد مباشرة ترتفع أسعار الأراضي بصفة مفاجئة لكي تلحق بالسعر الجديد. وهكذا في كلتا الحالتين تصير الأرض سلعة قائمة بذاتها يفوق معدل الزيادة في أسعارها المعدل العام للزيادة في أسعار السلع الأخرى بدرجة كبيرة، وبذا تصير مجالا للمضاربة ووسيلة للتربح السريع. وثانيهما: إتاحة مساحات شاسعة من

الأراضي لرجال الأعمال تعد بملايين الأمتار أو بالآلاف الأفدنة بسعر منخفض أو بسعر رمزي، فقد بيعت أراض في ساحل البحر الأحمر بقروش قليلة للمتر وبيعت أراض بسيئات بسعر جنيه ونصف للمتر وبيعت أراض بمدينة ٦ أكتوبر بخمسة عشر جنيها للمتر كما بيعت أراض واسعة بطريق مصر - إسكندرية الصحراوي بأسعار زهيدة، وفي ذلك ما يشبه منح هذه المساحات الشاسعة من الأراضي بدون مقابل حقيقي لرجال الأعمال المقربين وغيرهم من المستثمرين. وهذا مثل ما حدث تماما للأراضي المصرية عندما أقطع ولاية مصر في منتصف القرن التاسع عشر الأبعاديات والشفالك والوسايا والعزب لعملائهم وعمالهم وأتباعهم.

إن الأرض وما تحتويه تمثل رأس مال الدولة الدائم وهي ليست ملكا لجيل واحد بل ملك للأجيال كلها. ولذا فيجب أن تبقى ملكا للمجتمع وتتاح للأفراد والشركات بحق الانتفاع لمدة معينة طالبت أو قصرت بدلا من أن تترك نهبا للوزارات من ناحية وللأفراد والشركات الخاصة من ناحية أخرى.

رابعا: ضياع المسؤولية:

جاء في قرار إنشاء المركز الوطني للتخطيط استخدامات أراض الدولة وهو القرار رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ السابق الإشارة إليه أن يقوم هذا المركز بالآتي:

- حصر وتقويم أراض الدولة خارج الزمام وإعداد التخطيط العام لتنميتها واستخدامها.

- إعداد الخرائط التفصيلية للتخطيط استخدامات أراض الدولة من واقع خريطة التخطيط العام.

- الاشتراك في اختيار وتحديد المواقع اللازمة للمشروعات الرئيسية للدولة (طرق - سكة حديد - مناطق صناعية وغيرها).

أي أن هذا الجهاز سيتولى إعداد التخطيط الشامل والذي بموجبه سيتم تحديد استخدامات الأراضي للأغراض

الزراعية والصناعية والسياحية العمرانية، كما سيتولى الجهاز إعداد المخططات القطاعية والمخططات التفصيلية لهذا المخطط الشامل.

وقد قامت من جانبها وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ممثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد الدراسات والتخطيطات الإقليمية لعظم أقاليم مصر وذلك بموجب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ الخاص بإنشاء هذه الهيئة والذي تنص مادته الأولى على ما يلي: «وتكون الهيئة العامة للتخطيط العمراني جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمراني وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية».

ولكن كل هذه المخططات التي أعدها الهيئة العامة للتخطيط العمراني لأقاليم مصر معطلة ولم توضع موضع التنفيذ وذلك لأن الوزارات - سواء أكانت وزارات إنتاج أو وزارات خدمات - غير ملزمة بتنفيذ كل أو بعض ما جاء بمخططات وزارة الإسكان. إذ إن هذه المخططات لم يتم إعدادها بمشاركة فعالة من هذه الوزارات بل قامت بها وزارة الإسكان منفردة. فضلا عن أن أغلب وزارات الإنتاج والخدمات لديها خططها القومية لتنفيذ برامجها، ولكن هذه الخطط هي خطط قطاعية مثل خطة النقل والمواصلات وخطة الطاقة وخطة الصناعة وخطة السياحة. وقد أعدت كل خطة منها بمعزل عن الخطط الأخرى دون تنسيق فيما بينها.

وقبل ذلك قامت وزارة التخطيط بتقسيم المسطح الجغرافي المصري بحيزه المعمور الحالي وبصحراواته وسواحلته إلى سبعة أقاليم تخطيطية وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٧، وقد نصت المادة الثانية من هذا القرار على ما يلي:

«تنشأ بكل إقليم لجنة عليا للتخطيط الإقليمي تشكل من محافظي المحافظات التي يتكون منها الإقليم».

كما نصت المادة الثالثة على ما يلي: «تنشأ بكل إقليم هيئة للتخطيط الإقليمي تابعة لوزارة التخطيط تختص بالقيام بالبحوث والدراسات اللازمة لتحديد إمكانات موارد الإقليم الطبيعية والبشرية ووسائل تطويرها واستخدامها الاستخدام الأمثل وكذلك إعداد التخطيط الإقليمي للإقليم».

وبعد مرور ثلاثين عاما على صدور هذا القرار والذي بموجبه أصبحت وزارة التخطيط هي المسئولة عن إعداد التخطيط القومي والإقليمي لمصر لم تقم الوزارة بتنفيذ شيء يذكر مما جاء فيه حتى الآن.

مما سبق يتضح وجود تداخل شديد في الاختصاصات بين الأجهزة الموكل إليها إعداد التخطيط القومي والإقليمي خصوصا بين وزارة التخطيط من ناحية ووزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية من ناحية ثانية والمركز الوطني لتحديد استخدامات الأراضي التابع لمجلس الوزراء من ناحية ثالثة. وقد جاء هذا التداخل والتضارب كنتيجة حتمية للتداخلات بين نصوص القوانين والقرارات الجمهورية المختصة بالعملية التخطيطية. وباختصار فإن التخطيط القومي والإقليمي تقوم به ثلاث جهات منفصلة تعمل كل منها بموجب قانون أو قرار جمهوري خاص بها. كما تعمل كل جهة على حدة دون تنسيق أو تعاون مع الجهات الأخرى. والنتيجة الحتمية لهذا التشابك في الاختصاصات أن مصر حتى الآن ليس لها تخطيط إقليمي قومي تتم التنمية على هدا.

### الأحادية والانفرادية والتشابكية

إن تعثر التنمية في مصر هذا التعثر غير المقبول يرجع إلى أسباب ثلاثة: الأحادية والانفرادية والتشابكية، أحادية المشروع وانفرادية صانع القرار والتشابكية في المسئوليات والاختصاصات.

أولها: أحادية المشروع

إن ما يجري باسم التنمية في حقيقة الأمر هو تنفيذ مجموعة من المشروعات غير المتسقة وغير المترابطة، فكل مشروع منها يتم التفكير فيه ودراسته وتنفيذه على حدة منفصلا عن غيره وكأنه كيان قائم بذاته.

إن ما يجب التفكير فيه هو خطة استراتيجية للتنمية القومية الشاملة ثم تأتي «المشروعات» لكي تحققها في مراحل متتالية. أي أن كل مشروع منها غير منفصل عما يسبقه وعما يتبعه من مشروعات فالكل يجب أن يقع في منظومة تخطيطية واحدة متكاملة.

ولا أظن أن الدول التي يضرب بها المثل في النجاح التنموي الاقتصادي والاجتماعي كانت تفكر في «إقامة مشروعات» بقدر ما كانت تفكر في التنمية الشاملة بكل أطيافها كتوجه قومي عام.

وإذا كان التوجه العام يركز على مشروع أحادي فغالبا ما يجري تنفيذه في إطار «سياسي» وليس في إطار «تنموي». ويكون تنفيذ هذا المشروع عادة مرتبطا إما بضد أو بطبيعة مرحلة ما، ويستمد المشروع بقاءه من بقاء الفرد أو من بقاء المرحلة وينتهي عادة بانتهائها.

وثانيها: انفرادية صانع القرار



## رأى

أكثر من وزارة بأداء نفس العمل بنص القوانين والقرارات الجمهورية كان لا بد أن يحدث ما تعاني منه مصر حالياً وهو التضارب فى الإدارة والتنفيذ، ويحسم الأمر فى النهاية لصالح من له النفوذ الأكبر والغلبة فى صراع القوى بصرف النظر عن مدى أهليته للقيام بهذا العمل. ولما كانت التنمية العمرانية - شأنها شأن مجالات التنمية الأخرى - لا تتم إلا بتعاون مشترك فعال بين جميع الأطراف ذات الصلة بهذه التنمية فإن التشتت الحالى فى القوانين والقرارات الجمهورية وفى الإدارة لن يؤدي إلى تنمية حقيقية بل يؤدي فى النهاية إلى تنمية متناثرة ومبعثرة ومبتورة وفى أغلب الأحيان غير مجدية.

ويمكن إيجاز ما سبق فى أن التنمية الحقيقية المستدامة تستلزم الأخذ بالتفكير «التنموى الشامل»، وليس التفكير «المشروعاتى الأحادى» مهما كان حجم المشروع ومهما كان بريظه. كما تستلزم الأخذ بالتفكير الجماعى أو تفكير الفريق وليس التفكير الانفرادى الذاتى، وتستلزم أيضاً تحديد المسؤوليات والاختصاصات تحديداً واضحاً لكل طرف من الأطراف المشتركة فى العملية التنموية مركزياً وإقليمياً ومحلياً، وجمع استراتيجيات وسياسة وخطط التنمية بكل أبعادها وعلى كل مستوياتها فى منظومة واحدة.

### السؤال الجائر

فى عام ١٩٧٧ وأثناء انعقاد مؤتمر دولى خاص بالقاهرة ومشاكلها وقفت إحدى المشتركات وسألت سؤالاً محدداً وهو «أريد أن أعرف من هو متخذ القرار فى شئون القاهرة؟» وقد وجهت سؤالها هذا بعد أن صار واضحاً أن هناك عدة جهات تتقاسم فيما بينها الشأن القاهرى. وفى لقاء خاص عقب هذه الجلسة مع اللواء سعد مأمون محافظ القاهرة وقتئذ أخبرنى أنه منذ أن طرح هذا السؤال وهو فى حيرة شديدة من أمره. ثم تساءل بدوره «إننى كمحافظ لست متخذ القرار فى أمور القاهرة، إذن فمن المسئول عن اتخاذ مثل هذا القرار؟».

أظن أن هذا السؤال ظل حائراً منذ أن طرح وحتى الآن وأظن أنه سيبقى حائراً طالما بقينا على ما نحن عليه، أن نضع الانفرادية فوق الجماعية، وأن يقف اهتمام أغلبنا على حدود الذات دون أن يمتد إلى حدود الوطن، وأن يقتصر وعينا الزمنى على الحاضر بمشاكله وليس على المستقبل بأفاقه الواسعة. ■

بما سيكون متاحاً لها من فرص استثمارية كبرى.

ولا يخفى على أحد أن هذين المشروعين على اختلاف بينهما سيحققان الآلاف من فرص العمل سواء فى القاهرة أو فى إنشاء المدينة الجديدة أو فى ربط هذه العاصمة الجديدة بباقي مدن الجمهورية وكل هذه المشروعات مشروعات كثيفة العمالة بما يستوعب العديد من الشباب الباحث عن عمل كما يستتبع ذلك إنشاء المعاهد لتأهيل هؤلاء الشباب للحصول على فرص العمل هذه.

وسيكون أكثر فائدة من كافة النواحي أن نختار موقع العاصمة الجديدة فى منطقة يحددها الخبراء فى صعيد مصر بعيداً عن الوادى الضيق لما سيكون له من تبعات تنمية وتطوير المناطق المحيطة، وهى أشد ما تكون احتياجاً لذلك، وكذلك ربط العاصمة الجديدة بباقي مدن الجمهورية وبما سترتب عليه من توفير الآلاف من فرص العمل وكم هائل من الفرص الاستثمارية فى كافة المجالات.

وكما نعلم جميعاً فإن الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى وتدفع مقاتليها من ميادين القتال بدون عمل اتخذت نفس هذا المنهج لاستيعابهم فى إنشاء شبكة الطرق القومية والتي كانت السبب الأول فى ربط الولايات المتحدة بعضها ببعض مما أتاح للاقتصاد الأمريكى هذه النهضة الشاملة خلال القرن الماضى وتبوؤها مقعد الاقتصاد الأكبر فى هذا العالم.

لذا فإننا نخشى أن يكون مصير كلا المشروعين هو الحفظ فى الأدراج كما جرى لمشروعات كثيرة سابقة. ■

مهندس عادل لطفى

ازدادت مشاكل القاهرة عاصمة مصر المحروسة عن حد القبول والتحمل سواء بالنسبة للمواطنين أو بالنسبة للمستثمرين عن إدارتها أو المترددين عليها، وكلما ازدادت هذه المشاكل شراسة كان لها أثر سلبي شديد، سواء على حالة المواطنين العصبية والنفسية أو الصحية لأسباب معروفة أو على حالة المدينة الاقتصادية والإدارية، وفى الآونة الأخيرة كثر الحديث عن الحلول التى تكفل للسكان معيشة هادئة وانتقالاً مريحاً ولإدارة سلسة ونجاحاً وللمترددين عليها حسن الخدمة والترحاب المطلوبين.

ولقد كان الحزب الوطنى مبادراً إلى تقديمه تصوراً عن ماذا ستكون عليه القاهرة عام ٢٠٥٠ لو ظل الأمر على ما هو عليه والبدائل المقترحة لما نصبو لأن تكون القاهرة عليه فى هذا التاريخ، وهو اتجاه محمود، ففى كافة دول العالم يفكر المخططون لبلادهم للخمسين عاماً القادمة ويصوغون البدائل المختلفة التى تؤدى إلى رخاء ورفاهية مواطنيهم. ومبادرة القاهرة ٢٠٥٠ سترسم للدولة خطوات تحويل القاهرة من عاصمة إدارية إلى عاصمة إما ثقافية أو سياحية أو ترفيهية حسبما تصل إليه الدراسات وهو ما سيؤدى إلى إنشاء خطط توجيه للأشغال الجديدة المعتمدة لتسير كافة الخطط القطاعية نحو نفس الهدف الذى تم الاستقرار عليه.

ويتكامل مع هذه الخطط ما تقدمت به الحكومة من خطة لنقل العاصمة الإدارية لمصر لمدينة جديدة يتم إنشاؤها لهذا الغرض وبهذا يتم تفريغ القاهرة من العديد من المنشآت أو تغيير نشاطها بما يتلاءم مع الدور الجديد الذى ستلعبه القاهرة وستجذب الاستثمارات الأجنبية والعربية سواء للأشغال الجديدة فى القاهرة أو لإنشاء العاصمة الجديدة

كثيراً ما شاهدنا انفراد مسئول ما باتخاذ قرار مصيرى مهم فى التنمية العمرانية دون أن يستند فى اتخاذ هذا القرار إلى دراسات علمية يقوم بها المتخصصون فى مجال العمران، بل يستند إلى رؤى شخصية ذاتية تتسم عادة بقصر النظر وتهدف أساساً لتحقيق مصالح شريحة اجتماعية واحدة ومحددة على حساب شرائح المجتمع الأخرى. توضيحاً لذلك نسوق المثال التالى: جاء فى استراتيجية تخطيط القاهرة الكبرى التى أعدها خبراء مصريون وفرنسيون فى منتصف السبعينيات من القرن العشرين إنشاء عشرة تجمعات سكنية خارج القاهرة بهدف وقف امتداد العشوائيات بها وأيضاً نقل بعض الأنشطة من داخل القاهرة إلى خارجها وخلق الكثافة السكانية بأحياء المدينة العالية الكثافة. ولكن تم اتخاذ قرار مفاجئ فى التسعينيات بتغيير الهدف من إنشاء التجمعات العشرة وتجميع بعضها فى شرق القاهرة فى تجمع كبير أطلق عليه «القاهرة الجديدة» بمساحة قدرها ٤٥٠٠٠ فدان (يمكن أن تسع ٥,٤ مليون نسمة). وخصص هذا التجمع الضخم للإسكان الفاخر وفوق المتوسط، وصرف النظر عن نقل الأنشطة الصناعية والإدارية من داخل القاهرة إلى خارجها وخلق الكثافة السكانية بها ووقف الامتدادات العشوائية المنتشرة حولها من كل جانب وبقيت مشاكل المدينة كما هى بل ازدادت سوءاً.

كما صدر قرار وزيرى آخر بزيادة الحيز العمرانى لمدينة ٦ أكتوبر غرب القاهرة لتسع أيضاً ٥,٤ مليون نسمة. وقد اتخذت هذه القرارات رغم اعتراض مجموع المخططين العمرانيين ومجموع المعمارين. وسوف تؤدى هذه القرارات إلى مزيد من التركيز السكانى الشديد فى إقليم القاهرة عكس ما ينادى به المخططون من ضرورة وقف النمو السكانى بالمراكز الحضرية الكبرى وتوجيه الاهتمام بعمران المدن الصغيرة والمدن المتوسطة فى الحيز الحالى وعمران محاور التنمية الواعدة فى الحيز الجديد بهدف إعادة التوزيع السكانى على المسطح الجغرافى المصرى بصورة متوازنة. وتبلغ الانفرادية المطلقة والتوغل فى الذاتية لتخذ القرار فى أنه يرفض تماماً التعاون مع غيره وعدم الاستماع إلى رأى قد يخالف رأيه.

وثالثها: التشابكية فى المسؤوليات والتخصصات

اتضح مما سبق مدى التشابك بل التضارب فى التشريعات الخاصة بإدارة العمران وعلى الأخص فى مجال تخصيص الأراضى وإعداد التخطيط القومى الشامل للتنمية. ونتيجة لهذا التضارب والتداخل فى المسؤوليات وتكليف